تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى السادة / مساهمي شركة ثمار التنمية القابضة
شركة مساهمة سعودية
الرياض – المملكة العربية السعودية

(٥/١)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

الرأي

في رأينا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد لشركة ثمار التنمية القابضة ("الشركة") والمنشأة التابعة لها (يُشار إليها معاً بلفظ "المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية الموحدة للمجموعة والتي تشمل ما يلي:

- قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م،
- قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ،
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ،
- قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ و
- الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية عن السياسات المحاسبية والمعلومات التوضيحية أخرى.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة " الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

عدم التأكد الجوهري المتعلق بالاستمرارية

نود أن نلفت الانتباه للإيضاح رقم (٤-١) المرفق بالقوائم المالية الموحدة. الذي يشير إلى أن المجموعة تكبدت خسائر قدرها ٦,٥٣٠,٢١٨ ريال سعودي خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م. كما حققت خسائر متراكمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بمبلغ ٢٥٩,٨٨٦,٥٣٤ ريال سعودي كما تجاوزت كامل رأس المال في نهاية السنوات ٢٠٢٣م و ٢٠٢٢م و٢٠٢١م على التوالي. مما يتوجب معه تنفيذاً للمادة رقم (١٣٢) من نظام الشركات أن يتم دعوة الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال مائة وثمانين يوماً من تاريخ العلم بذلك للنظر في استمرارية المجموعة مع اتخاذ أي من الإجراءات اللازمة لمعالجة تلك الخسائر أو حلها؛ إلا أنه نظراً لدخول المجموعة في مقترح وإجراءات إعادة التنظيم المالي والموضّحة في الإيضاح رقم (١) وتطبيقاً للمادة رقم (٤٥) من الفصل الرابع من نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية فيتم إعفاء المجموعة من تطبيق أحكام نظام الشركات فيما يخص بلوغ خسائر المجموعة النسبة النظامية.

كما أن استمرارية المجموعة كمنشأة مستمرة مرتبط بتنفيذ مقترح إعادة التنظيم المالي والذي يعتمد بشكل رئيسي على زيادة رأس مال، وقد أوصى مجلس إدارة المجموعة بتاريخ ١٩يونيو ٢٠٢٣م إلى زيادة رأس المال من خلال طرح أسهم حقوق الأولوية بقيمة ١٥٠ مليون ريال سعودي ليصبح رأس المال بعد الزيادة بقيمة ٢٥٠ مليون ريال سعودي وعدد اسهمها ٢٥ مليون سهم عادي، وذلك لتعظيم قدرة المجموعة التوسعية في الاستثمارات وتوفير السيولة اللازمة لسداد جزء من الالتزامات المالية المستحقة حسب خطة إعادة التنظيم المالي المعلنة ، وكما هو موضّح في الإيضاح رقم ١٣ فقد أعلنت المجموعة بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠٢٣م الموافق ٢٤ ربيع الأول ١٤٤٥هـ. عن نتيجة اجتماع الجمعية العامة غير العادية التى تضمنت الموافقة على زيادة رأس مال الشركة. وخلال الربع الرابع من سنة ٢٠٢٣م تم استكمال إصدار أسهم للمساهمين وبالتالي ارتفعت عدد الأسهم العادية المصدرة للشركة من ("١٠,٠٠٠,٠٠٠") سهم عادي إلى ("٢٥,٠٠٠,٠٠٠") سهم عادي.

ووفقاً لما هو مذكور في الإيضاح رقم (٤-١)، فإن هذه الأحداث أو الظروف، جنباً إلى جنب مع الأمور الأخرى المنصوص عليها في الإيضاح رقم (١)، تشير إلى وجود عدم تأكد جوهري، قد يثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة. ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة / مساهمي شركة ثمار التنمية القابضة
شركة مساهمة سعودية
الرياض – المملكة العربية السعودية
التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

(٥/٢)

لفت انتباه

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم (١) و رقم (٢٥) المرفق بالقوائم المالية الموحدة، والذي يوضح إلى أن شركة ثمار التنمية القابضة خاضعة لإجراء إعادة التنظيم المالي وفقاً للحكم الصادر بتاريخ ٧ أبريل ٢٠٢١م (الموافق ٢٥ شعبان ١٤٤٢هـ) في القضية رقم ١٩٧٠ لعام ١٤٤٢هـ القاضي باجراء إعادة التنظيم المالي للشركة وتعيين الأستاذ هاني بن صالح العقيلي أمين إعادة التنظيم المالي، ونتيجةً لذلك أعلنت الإدارة بتاريخ ٨ مارس ٢٠٢٣م الموفق ١٦ شعبان ١٤٤٤هـ عن مصادقة المحكمة التجارية بالرياض على تعديل مقترح إعادة التنظيم المالي للمجموعة.

الأمور الرئيسة للمراجعة

الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نبدي رأياً منفصلاً في تلك الأمور.

الأمور الرئيسية للمراجعة	الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسية للمراجعة
إعادة تقويم الأراضي.	
▪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، تحتفظ المجموعة بأراضي ضمن بند الممتلكات والآلات والمعدات بقيمة عادلة تبلغ ٤٤,٣٤٧,٦١٠ ريال سعودي (٣١ ديسمبر٢٠٢٢م مبلغ ٣٧,٨٩٠,٣٣٧ ريال سعودي). ▪ يتم قياس الأراضي بإستخدام نموذج إعادة التقويم وذلك بإعادة التقويم لقياس الأراضي المملوكة للمجموعة، وتقوم الإدارة بتحديد القيمة العادلة لأراضيها لأغراض التقويم لها بالقيمة العادلة في تاريخ التقرير المالي. تم إجراء التقييمات من قبل مقيمين خارجيين مستقلين تم تعيينهما من قبل الإدارة وتم الأخذ بالتقييم الأقل بناءً على التعليمات النظامية الصادرة بهذا الشأن. ▪ يعد تقويم الأراضي أمر مراجعة رئيسي نظراً لكونه مجال جوهري للحكم مدعوم بمجموعة من الافتراضات وينطوي على درجة عالية من عدم التأكد من التقدير مع مجموعة جوهرية محتملة من النتائج المعقولة. ▪ تم تقييم الأراضي باستخدام أسلوب السوق(طريقة المقارنة) .	▪ تقويم كفاءة وقدرات وموضوعية خبراء التقييم. ▪ التوصل إلى فهم لأعمال خبراء التقييم. ▪ تقويم مدى مناسبة عمل الخبراء كدليل مراجعة للإقرارات ذات الصلة. ▪ تقويم مدى ملائمة المعلومات والإفصاحات المتعلقة بإعادة التقويم للأراضي كما هو مبين بالايضاحات رقم (٣-٢) و (٦). ▪ التحقق من الطريقة الحسابية التي أخذت الإدارة من خلالها التقييم الأقل من التقييمين الاثنين للقيمة العادلة لكل أرض وفقاً لمتطلبات هيئة السوق المالية. ▪ تقييم منهجية التقييم وتحديد ما إذا كانت الافتراضات الهامة، بما فيها قابلية المقارنة السوقية للأراضي، ضمن النطاق المقبول. ▪ الاستعانة بأحد الخبراء الخارجين وتقويم مدى كفاءته وقدراته وموضوعيته للأغراض محل المراجعة. ▪ تقويم مدى ملائمة ومعقولية نتائج أو استنتاجات الخبير الذي تم الاستعانة به ومدى اتساقها مع أدلة المراجعة الأخرى.

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة / مساهمي شركة ثمار التنمية القابضة
شركة مساهمة سعودية
الرياض – المملكة العربية السعودية
التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

(٥/٣)

امر آخر

تمت مراجعة وفحص القوائم المالية للمجموعة ("شركة ثمار التنمية القابضة") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م و الفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م من قبل مراجع آخر أبدى رأياً واستنتاجاً معدل في تلك القوائم المالية. بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٢٣و ٢٣ مايو ٢٠٢٣م على التوالي.

تضمن الرأي المتحفظ لمراجع الحسابات السابق عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م التحفظات التالية:

١-يتعلق التحفظ الأول للمراجع السابق بعدم قدرته على التحقق من صحة وتقييم ووجود واكتمال رصيد الاستثمار في الشركة الوطنية لمنتجات الثمار الطازجة، قامت الإدارة بتزويدنا بمستخرج من وزارة التجارة بالإضافة الى عقد التأسيس والذي يوضح رأس مال الشركة الزميلة والشركاء حيث يوضح أن ملكية شركة ثمار التنمية القابضة في الشركة الوطنية لمنتجات الثمار الطازجة بنسبة ٥٠%، وتم تزويدنا بخطاب من المستشار القانوني للمجموعة حول الشركة الوطنية لمنتجات الثمار الطازجة والذي يوضح الوضع القانوني والمالي بالإضافة الى ذلك إن لجنة الافلاس أعلنت عن الحكم الصادر عن دائرة الاستئناف الخامسة في المحكمة التجارية بالرياض في دعوى رقم (٥٩) لعام ١٤٤٤هـ بتاريخ ١٤٤٤/٠٤/٠٨هـ والمتضمن إفتتاح إجراء التصفية الإداريةللشركة الوطنية لمنتجات الثمار الطازجة، وكما في تاريخ التقرير لازالت التصفية الإداريةتحت نظر القضاء ولم يصدر حكم نهائي بخصوصها. هذه الأحداث تشير إلى دليل موضوعي على الهبوط في قيمة رصيد الاستثمار ("حدث مسبب للخسارة") وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة رقم ٢٨ الاستثمار في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة الفقرة ٤١أ، وبناء على ذلك أثبت الإدارة سابقاً الهبوط في قيمة رصيد الاستثمار، كما قامت الإدارة بتزويدنا بجميع قرارات الشركاء للشركة الوطنية لمنتجات الثمار الطازجة عن طريق وزارة التجارة والذي يوضح أن الشركاء لم يسبق لهم اتخاذ قرار بدعم استمرارية الشركة الوطنية لمنتجات الثمار الطازجة وعليه لم تقم المجموعة بتسجيل التزام مخصص للخسائر الإضافية إن وجدت، كما أفادت إدارة المجموعة انها لم يسبق لها ان دخلت في واجبات نظامية أو ضمنية تتحملها عن الشركة الزميلة وفقاً لمتطبات المعيار الدولي رقم ٢٨ الفقرة ٣٩ (إيضاح رقم ٧)، ولذلك تم إزالة التحفظ المتعلق بهذا الشأن.

٢-يتعلق التحفظ الثاني للمراجع السابق بعدم قدرته على التحقق من صحة ووجود واكتمال أرصدة موردين والبالغ رصيدها ٢,٣١٨,٠٢١ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م ("مع الإشارة إلى إلى أنه تمت إزالة هذا التحفظ المتعلق بتلك المبالغ في الربع الأول من ٢٠٢٣م وتبقّى مبلغ ٣٣٦,٢٢٨ ريال سعودي")، قامت إدارة المجموعة بالإفصاح عن عدم التأكد المحيط بالوجود لهذه الالتزامات البالغ قيمتها ٣٣٦,٢٢٨ ريال سعودي نظراً لعدم استجابة الموردين، كما قدمت معلومات توضيحية في القوائم المالية عن أوجه عدم التأكد المرتبطة بالإلتزام وفقاً لإطار مفاهيم التقرير المالي (إيضاح رقم ١٦)، ولذلك تم إزالة التحفظ المتعلق بهذا الشأن.

٣-يتعلق التحفظ الثالث للمراجع السابق بعدم قدرته على التحقق من اكتمال وصحة رصيد مستحق بمبلغ ١,٧٦٥,٩٥٨ ريال سعودي ضمن المصروفات المستحقة والأرصدة الدائنة الأخرى والمتعلق بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ("مع الإشارة إلى إلى أنه تمت إزالة هذا التحفظ المتعلق بتلك المبالغ في الربع الأول من ٢٠٢٣م"). قامت إدارة المجموعة بالحصول على شهادة معتمدة من التأمينات الاجتماعية نظير سداد كامل المستحقات عليها. ولذلك تم إزالة التحفظ المتعلق بهذا الشأن.

٤-يتعلق التحفظ الرابع للمراجع السابق بعدم قدرته على التحقق من اكتمال وصحة رصيد بمبلغ ٤٠,٨١٧,٨٦٣ ريال سعودي ضمن الخسائر المتراكمة والناتجة عن تسويات في سنوات سابقة، قامت إدارة المجموعة بالإفصاح عن التسويات التي أدت إلى أثر تراكمي في رصيد الخسائر المتراكمة بمبلغ ٤٠,٨١٧,٨٦٣ ريال سعودي (إيضاح رقم ١)، وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، ولذلك تم إزالة التحفظ المتعلق بهذا الشأن.

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة / مساهمي شركة ثمار التنمية القابضة
شركة مساهمة سعودية
الرياض – المملكة العربية السعودية
التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

المعلومات الأخرى

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٣م، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير المراجع عنها، والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الإستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكلٍ جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو مُحرفَّة بشكلٍ جوهري بأية صورة أخرى. وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل "وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي" المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، وإستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات المراجع عن القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده.
ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية الموحدة، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظرا لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والافصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة / مساهمي شركة ثمار التنمية القابضة
شركة مساهمة سعودية
الرياض – المملكة العربية السعودية
التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

مسؤوليات المراجع عن القوائم المالية الموحدة (تتمة)

- إستنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستنادا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الإنتباه في تقريرنا إلى الافصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الافصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام والهيكل والمحتوى للقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه عملية مراجعة المجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونظل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة من الأمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

ونقدم أيضاً للمكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتدابير الوقائية ذات العلاقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، ومن ثم تُعَد هذه الأمور هي الأمور الرئيسة للمراجعة. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

عن البسام وشركاؤه

إبراهيم أحمد البسام
محاسب قانوني
ترخيص رقم: ٣٣٧
الرياض: XX XXX ١٤٤٥هـ
الموافق: XX مارس ٢٠٢٤م